

Distr.: General
6 May 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الاستعراض الوزاري السنوي: تنفيذ الأهداف

والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق

بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

بيان مقدم من المنظمة العالمية للأسرة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يوزع وفقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس

الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/2010/100



بيان

"الأسرة في الميزان": إعلان اسطنبول

مؤتمر القمة العالمي للأسرة + ٥

نحن وزراء وممثلو الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، والبرلمانيون، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام، والأسر، وهم ٣٠٠ مشارك جاؤوا من ٥٤ بلداً تمثل جميع القارات المشاركة في مؤتمر القمة العالمي للأسرة + ٥، وبعد أن استكملنا جدول الأعمال بمناقشات مثمرة في جميع الجلسات العامة:

- وبعد أن بحثنا عن الموضوع الذي يناقش في الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٠ (تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)، وموضوع منتدى التعاون الإنمائي؛
- وإذ نشير إلى نتائج المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة، مكسيكو سيتي، ١٩٧٥؛ والمؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة، كوبنهاغن، ١٩٨٠؛ والمؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم إنجازات عقد الأمم المتحدة للمرأة، نيروبي، ١٩٨٥؛ والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجينغ، ١٩٩٥؛ واستعراض الخمس سنوات لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجينغ + ٥، نيويورك، ٢٠٠٠؛ واستعراض وتقييم إعلان ومنهاج عمل بيجينغ والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المعقودة أثناء الدورة التاسعة والعشرين للجنة وضع المرأة، ٢٠٠٥؛
- وإذ نحيط علماً بنتائج التحضير والاحتفال بالسنة الدولية للأسرة، ١٩٩٤؛ ونتائج حلقة النقاش بالأمم المتحدة احتفالاً بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة، ٢٠٠٤؛
- وإذ نشير إلى مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية، المعقود في عام ٢٠٠٠، وإعلان الأمم المتحدة للألفية، والالتزامات التي أخذتها الأمم على عاتقها لإقامة شراكة عالمية جديدة لتخفيف الفقر المدقع ووضع سلسلة من الغايات المحددة المدة، ينتهي موعدها في عام ٢٠١٥، والمعروفة بالأهداف الإنمائية للألفية؛
- وبعد أن بحثنا التوصيات والإعلانات الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للأسرة، سانيا، الصين، ٢٠٠٤؛ ومؤتمر القمة العالمي للأسرة + ١، أرخايو، البرازيل، ٢٠٠٥؛ ومؤتمر القمة العالمي للأسرة + ٢، البحر الميت، ٢٠٠٦؛ ومؤتمر القمة العالمي للأسرة + ٣، وارسو، ٢٠٠٧؛ ومؤتمر القمة العالمي للأسرة + ٤، القاهرة، ٢٠٠٨؛

- وقد وضعنا في اعتبارنا استعراض الخمسة عشر عاماً لإعلان ومنهاج عمل بيجينغ (بيجينغ + ١٥)، نيويورك، آذار/مارس ٢٠١٠؛
 - وإذ ندرك أن تخفيض عدم المساواة وتمكين المرأة أداتان قويتان لتخفيض الفقر وتحقيق مستويات عالية من الرفاه للأسر في جميع الثقافات والمجتمعات حول العالم؛
 - وإذ ندرك أن عدم المساواة بين الجنسين له جذور متغلغلة في المواقف المتصلبة، والمؤسسات المجتمعية، وقوى السوق، ولذا فإن الالتزامات السياسية على أعلى المستويات الدولية والوطنية، وخاصة الإجراءات على المستوى المحلي، تعد أساسية؛
 - وإذ نؤكد أن الالتزامات السياسية يمكن أن تسمح بوضع سياسات ملائمة يمكن أن تستهدف التغييرات الاجتماعية وتخصيص الموارد اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
 - وإذ ندرك أن العلاقة بين الجنسين بناء اجتماعي يحدد ويميز أدوار المرأة والرجل، وحقوقهما، وسلطتهما، ومسؤوليتهما، والتزامتهما، ويشكل الأساس للمعايير الاجتماعية التي تحدد سلوك المرأة والرجل وتقرر سلطتهما الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛
 - وإذ يساورنا القلق لأن كثيراً من العقبات، وخاصة العنف ضد المرأة، تحول دون تحقيق المساواة والتنمية والسلام على النحو الذي اعترفت به استراتيجية نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة؛
 - واقتناعاً منا بأن الوثيقة التي قدمتها فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية تعبّر عن الاحتياجات الحقيقية لنهج إضافي للهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية؛
 - وإذ نرحب بنتائج وتوصيات الجلسات العامة المعقودة في مؤتمر القمة العالمي للأسرة + ٥ بشأن الاستراتيجيات السبع المذكورة في الوثيقة التي قدمتها فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية؛
- قد اعتمدنا الإعلان التالي:
- إن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مشكلة لها حلول، وليس هناك مكان أفضل من الأسرة لبدء الحوار عن هذه الحلول.

وهناك خطوات عملية كثيرة يمكن أن تقلل من مظاهر عدم المساواة القائمة على الجنس والتي تقيد إمكانية تخفيض الفقر وتحقيق مستويات عالية من الرفاه للأسرة في المجتمع في جميع أنحاء العالم. وتعد القيادة والإدارة السياسية أول وأهم خطوتين يمكن اتخاذهما لتحقيق الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية. ونظراً لأن عدم المساواة بين الجنسين له جذور عميقة في المواقف المتصلبة، فإن الالتزام السياسي على أعلى المستويات الدولية والوطنية والإقليمية والمحلية والأسرية يعد أساسياً لوضع وتنفيذ وممارسة سياسات يمكن أن تؤدي إلى تغييرات اجتماعية.

ونحن نتفق جميعاً على أنه من الضروري تخصيص ما يلزم من الموارد الكافية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على المستويات الدولية والوطنية والإقليمية والمحلية، ولضمان أن يتيح العقد القادم فرصاً جديدة وواسعة لاتخاذ إجراء عملي من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهي أساسية لتعزيز الأسرة وتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن نتفق أيضاً على أنه من الضروري تشجيع التحول العميق في طريقة تفكير المجتمعات وتنظيم أدوار الرجل والمرأة، ومسؤوليتهما، وحصولهما على الموارد والسيطرة عليها.

ومن المتفق عليه بين الوفود بشكل عام أنه لضمان تحقيق النهج الإضافي للهدف ٣ بحلول عام ٢٠١٥، هناك سبع أولويات مترابطة لتمكين المرأة وتغيير ما تبقى في الأسر ومعظم مجتمعات العالم من تركة الماضي وحرمان المرأة:

- التعليم. في الوقت الذي يتم فيه الحفاظ على الالتزام بتحقيق تعميم التعليم الابتدائي للأولاد والبنات على قدم المساواة، من الضروري تعزيز فرص التعليم بعد الابتدائي. وتشير الدلائل إلى أن التعليم على المستويين الثانوي والعالى يعود بالنفع الكبير لتمكين المرأة بما في ذلك زيادة القدرة على كسب الدخل، والقدرة على المساومة على الموارد داخل الأسرة المعيشية، واستقلال صنع القرار، والتحكم في الخصوبة، والمشاركة في الحياة العامة، وتعزيز الأسرة؛
- الصحة الإنجابية، والحقوق، والتعليم الجنسي. لا يمكن تحقيق النهج الإضافي للهدف ٣ دون ضمان الصحة الإنجابية والتعليم الجنسي للبنات والأولاد والنساء والرجال. وتعد الصحة الإنجابية والصحة النفسية أساسيتين لتمكين المرأة من بناء قدرتها داخل الأسرة والاستفادة من الفرص الاقتصادية والسياسية، والتحكم الفعال في مصيرها. ويعد تقديم خدمات عامة تتسم بالكفاءة والفعالية في هذه المجالات، خاصة على المستوى المحلي وفي الأسرة، استراتيجية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

- البنية التحتية. إن الافتقار إلى البنية التحتية الأساسية الملائمة، مثل شبكات النقل، والمياه والصرف الصحي، ونظم الطاقة، ونظم الحضانة، وكذلك تقاسم أعباء العمل داخل الأسرة ومسؤولية الإعالة اليومية، كل هذا يحد من المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فزيادة مشاركة المرأة في تصميم وتنفيذ سياسات ومشاريع البنية التحتية الموجهة للأسرة، من شأنه أن يؤدي بالتأكيد إلى التغلب على العقبات التي تعترض المساواة بين الجنسين؛
- حقوق الملكية والإرث. إن ضمان حقوق المرأة في الملكية والإرث يمكن المرأة اقتصادياً واجتماعياً ويصحح أحد مظاهر الظلم الأساسي. فتأمين ملكية الأراضي والعقارات يعمل على تحسين رفاه المرأة، ويحقق الأمن الاقتصادي، ويتيح حوافز لتحمل المخاطرة الاقتصادية، ويؤدي إلى النمو، ويحقق عائدات اقتصادية هامة، بما في ذلك الدخل. والحقوق في الأراضي القائمة على المساواة بين الجنسين تعمل على تحسين حقوق المرأة في الائتمانات وتعزيز الأصول الخاصة بالأسرة؛
- العمالة. هناك مظاهر لعدم المساواة بين الجنسين عند الدخول إلى سوق العمل، وفي ظروف العمل، وعند الخروج من سوق العمل. ويعد عمل المرأة، بأجر أو بدون أجر على حد سواء، ضرورياً لبقاء الأسرة وأمنها، ووسيلة هامة لهروب الأسر من الفقر. وهو ضروري أيضاً لتمكين المرأة. والتوسع في السياسات والبرامج الوطنية التي تدعم إزالة عدم المساواة من تشريعات العمل، وفي السوق، والفوارق في الأجر، والبطالة، وتشمل تنفيذ مبادرة العمل الكريم في الحقوق، والحماية، والحوار، من شأنه أن يعزز الفرص أمام المرأة والرجل للحصول على عمل كريم ومنتج في ظروف تتسم بالحرية، والمساواة، والأمن، والكرامة الإنسانية. ويعد التوسع في السياسات والبرامج الوطنية التي تدعم رعاية الطفل، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمسنين تدخلاً هاماً لتمكين المرأة والرجل من المشاركة على قدم المساواة في العمل بأجر، وتمكين المرأة والأسرة، وكذلك تعزيز دور الرجل في الحياة الأسرية مما يسمح بالتوفيق بين المسؤوليات المهنية والأسرية؛
- المشاركة في البرلمانات الوطنية وهيئات الحكم المحلي. يعد تكافؤ الفرص في السياسة حقاً من حقوق الإنسان. وعدم مشاركة المرأة في الهيئات السياسية وعلى مستويات صنع القرار يجعل المجتمعات أقل شمولاً، وأقل مساواة، وأقل ديمقراطية. وتعزيز مشاركة المرأة بشكل مباشر في هيئات صنع القرار يعمل على تحسين نوعية الإدارة، ويعد شرطاً هاماً لتحسين صياغة السياسات الموجهة للأسرة في الميادين الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية. كما أن التكافؤ بين الجنسين في البرلمان، وفي هيئات الحكم الوطني والإقليمي والمحلي المنتخبة أو المعينة يمكن المرأة، ويحسن من نوعية الخدمات العامة المقدمة للأسر؛

- العنف المتزلي. يؤدي عدم المساواة بين الجنسين إلى استمرار العنف ضد المرأة، كما أن العنف ضد المرأة يحد من قدرتها على استخدام مهاراتها. وتعد التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والصحية للعنف المتزلي والعنف ضد المرأة عالية بشكل مفرط. ونحن ندرك أن نطاق وتعقد العنف القائم على نوع الجنس يعني عدم وجود حلول عامة موحدة ويقتضي وضع استراتيجية متعددة القطاعات. وتقوم المبادرات الوطنية والمحلية والأسرية بدور هام في تحديد الحلول. وتعد مكافحة العنف المتزلي واحدة من أنسب الأدوات لتحقيق النهج الإضافي للهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية.

واعترافاً بجميع الإيجابيات المذكورة أعلاه، نلتزم نحن مندوبو مؤتمر القمة العالمي للأسرة + ٥ بتعزيز الإجراءات العملية التي يمكن اتخاذها في إطار كل استراتيجية ذُكرت أعلاه لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعزيز الأسرة عن طريق:

- تعزيز الالتزام السياسي بحشد مجموعة كبيرة من عوامل التغيير على مختلف المستويات داخل البلدان وفي المؤسسات الدولية والوطنية والإقليمية والمحلية التي تسعى لتنفيذ الرؤية العالمية؛
 - تأمين القدرة التقنية لتحقيق التغيير؛
 - تمكين الهياكل والعمليات المؤسسية لدعم التحول، بما في ذلك الهياكل التي تمكن المرأة والرجل من التمسك بحقوقهما بشكل ناجح؛
 - المطالبة بموارد مالية كافية لدعم تحقيق التغيير؛
 - المطالبة بنظم للمساءلة والرصد لضمان إجراء التغييرات الأساسية على أساس عريض وبصورة دائمة.
- ونحن نعبر عن تصميمنا الذي لا يتزعزع لتنفيذ هذا الإعلان.